اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب
NATIONAL COMMITTEE FOR AML&CFT

NRA

تقييم مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب للشخصيات الاعتبارية والترتيبات القانونية

دولة الكويت

مايو 2025

NRA

الملخص التنفيذي

1. اعتمدت دولة الكويت تقييمها الوطني الثاني للمخاطر في عام 2023، لتحديد مستويات وأنواع المخاطر التي تواجهها الدولة في مجال غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وقد تم مراجعة التقييم من قبل مجموعة العمل المالي ومجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في سياق عملية التقييم المتبادل للكويت لعام 2024، وأوصت مجموعة العمل المالي بأن تقوم دولة الكويت بتوسيع وتعميق تحليلها للمخاطر المتعلقة بإساءة استخدام الشخصيات الاعتبارية والترتيبات القانونية لأغراض غسل الأموال أو تمويل الإرهاب. استجابةً لهذه التوصية، قامت اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، من خلال فريق عمل تقييم مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب على المستوى الوطني التابع لها، بقيادة وتنسيق هذا التقييم الوطني للمخاطر المتعلق بالشخصيات الاعتبارية والترتيبات القانونية لعام 2025.

غسل الأموال

2. تكشف القضايا الجنائية، وتقارير المعاملات المشبوهة، والتحريات، بالإضافة إلى طلبات المساعدة القانونية المتبادلة وطلبات التعاون التي تم تحليلها كجزء من تقييم المخاطر، عن حالات قليلة من إساءة استخدام الشخصيات الاعتبارية الكويتية لأغراض غسل الأموال في الماضي. ومع ذلك، وللأسباب المبينة أدناه، فإن المستويات المنخفضة لحالات غسل الأموال المكتشفة التي تشمل شخصيات اعتبارية لا تسمح بالضرورة بالاستنتاج بوجود مخاطر منخفضة. لا يزال النهج المقيد للملكية الأجنبية يحدد مشهد المخاطر في قطاع الشركات في الكويت. حيث لا يجوز للأجانب امتلاك أكثر من 49% من الشخصية الاعتبارية الكويتية، وفقط بالاشتراك مع مواطن كويتي. والاستثناء الوحيد من هذا الحد الأقصى هو من خلال عملية موافقة هيئة تشجيع الاستثمار المباشر على المستثمرين الأجانب.

3. من ناحية، أدى هذا الحد الأقصى للملكية إلى وجود عدد قليل من الشخصيات الاعتبارية الكويتية المملوكة أو الخاضعة لسيطرة أجانب بشكل مباشر، أو التي تظهر في مخططات الهيكلة الدولية للشركات. وبناءً على ذلك، فإن خطر إساءة استخدام الشخصيات الاعتبارية من خلال الملكية الأجنبية المباشرة أو عناصر السيطرة الأجنبية في الكويت أقل منه في معظم البلدان. وحيثما توجد مثل هذه العناصر، لا سيما فيما يتعلق بالمستثمرين الأجانب المعتمدين من هيئة تشجيع الاستثمار المباشر، فإنها تخضع لتنظيم جيد وتتمتع بشفافية عالية. كما أن الأسهم لحاملها غير مسموح بها.

4. في الوقت نفسه، خلقت القيود المفروضة على الملكية الأجنبية حافزًا للأجانب لإخفاء مدى تورطهم في قطاع الشركات. ويُشار عادةً إلى استخدام الواجهات المحلية من قبل الأجانب المقيمين في الكويت لإخفاء حقوق المستفيد الفعلي القائمة باسم "**التستر التجاري**". وقد يكون الدافع وراء هذه الممارسة إما أن المقيم الأجنبي الذي يدير فعليًا عملاً تجاريًا في الكويت

يسعى إلى الالتفاف على الحدود القصوى للملكية، أو أنه لا يحمل وثائق ثبوتية ولا يمكن تسجيله قانونيًا كمساهم في الشخصية الاعتبارية.

5. من السمات الرئيسية الأخرى لقطاع الشركات في الكويت استخدامه الأساسي في الأنشطة التجارية، كما يتضح من العدد الكبير للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتراخيص التجارية سارية المفعول التي تحملها الشخصيات الاعتبارية. وبالتالي، تتركز مخاطر غسل الأموال الرئيسية بالنسبة للشركات الكويتية في مخططات غسل الأموال القائمة على التجارة. وبالاقتران مع ممارسات التستر التجاري، يصبح الكشف عن أنماط غسل الأموال القائمة أمراً صعباً للغاية حتى بالنسبة للمحققين ذوي الخبرة العالية، وهو ما قد يساعد في تفسير المستويات المنخفضة لحالات غسل الأموال المكتشفة حتى الآن.

6. بالنسبة للأوقاف، لم يكشف استعراض بلاغات وحدة التحريات المالية، والتحقيقات الجنائية، والملاحقات القضائية، وطلبات المساعدة القانونية المتبادلة الواردة، والمصادر المفتوحة عن أي حالات إساءة استخدام على الرغم من وجودها واستخدامها منذ أمد بعيد. لم يتم التحقيق في أي قضايا غسل أموال أو ملاحقتها قضائياً فيما يتعلق بوقف كويتي، ولم يتم استلام أي طلبات مساعدة قانونية متبادلة من الخارج فيما يتعلق بالأوقاف الكويتية. تلقت وحدة التحريات المالية الكويتية اخطارات عن معاملات مشبوهة، لكن لم يشكل أي منها أسباباً كافية للإحالة. هذا وتتوافق المستويات المنخفضة لحالات إساءة الاستخدام المكتشفة مع طبيعة الوقف، الذي لا يعد التستر التجاري ممارسة شائعة فيه، والذي يتم إنشاؤه واستخدامه بشكل شبه حصري من قبل المواطنين الكويتيين. وتتعرض الأوقاف لمخاطر منخفضة جداً فيما يتعلق بجميع عوامل المخاطر التي تم تقييمها.

تمويل الإرهاب

7. في الفترة ما بين عام 2022 ومنتصف عام 2024، لم تكن هناك أي حالات يُشتبه بها في تورط شخصية اعتبارية في الكويت أو وقف كويتي في تمويل الإرهاب. تلقت وحدة التحريات المالية الكويتية تقارير معاملات مشبوهة متعلقة بتمويل الإرهاب شملت شركات محلية ذات مسؤولية محدودة، وأسفرت عن إحالات إلى سلطات إنفاذ القانون المحلية. ومع ذلك، لم تؤد أي من تلك الحالات إلى فتح تحقيق جنائي رسمي في تمويل الإرهاب.

8. مع ذلك، تقر الكويت بأنه بالنسبة للشخصيات الاعتبارية، يوجد بعض التعرض للمخاطر في هذا الصدد على الرغم من عدم تحديد أي حالات لتمويل الإرهاب حتى الآن. ويخلص التقييم الوطني لمخاطر الإرهاب لعام 2025 إلى أن المخاطر الوطنية لتمويل الإرهاب في الكويت تتركز حول حركة الأموال الصادرة ذات الصلة بالإرهاب من خلال مؤسسات الصرافة، وكذلك حركة البضائع والأموال النقدية الواردة والصادرة عبر الأراضي الكويتية. كل هذه الأنماط عابرة للحدود بطبيعتها وعادة ما تشمل جهات أجنبية وأنشطة عبر الحدود. ترتبط حركة البضائع والأموال النقدية أيضًا بالمخططات القائمة على التجارة. وفي حين أن المستوى المنخفض للمشاركة الأجنبية المباشرة في قطاع الشركات يبدو للوهلة الأولى

أنه يقلل من تعرضه لمخاطر تمويل الإرهاب، فإن ممارسة التستر التجاري تقود إلى استنتاج مفاده أن المشاركة الأجنبية في الواقع أعلى مما هو ظاهر، وأن قطاع الشركات قد يواجه في الحقيقة خطرًا مرتفعًا لتمويل الإرهاب عبر الحدود.

تدابير التخفيف من المخاطر

9. تُطبق مجموعة كبيرة من تدابير التخفيف من المخاطر على كل من الشخصيات الاعتبارية والأوقاف. فمنذ البداية، يُطلب من الشخصيات الاعتبارية الكويتية بجميع أنواعها تقديم كمية كبيرة من المعلومات لتأسيس أي كيان، ومعظم هذه المعلومات متاح للجمهور. يذكر بأن إنشاء سجل المستفيد الفعلي مؤخرًا يُضيف آلية للوصول السريع والعلني إلى معلومات المستفيد الفعلي، وحتى وقت صياغة هذا التقرير، كانت 91% من جميع الشخصيات الاعتبارية قد أكملت تسجيلها بالفعل. بالإضافة إلى ذلك، يخضع عدد كبير من الأشخاص الاعتباريين الكويتيين لإجراءات العناية الواجبة بالعملاء لدى مؤسسة مالية خاضعة للرقابة عند مرحلة التأسيس. ومع ذلك، فإن مدى فهم المؤسسات المالية والأعمال والمهن غير المالية المحددة وتطبيقها الدقيق والكامل والصحيح لمفهوم المستفيد الفعلي، لا يزال خاضعًا لمزيد من التحقق من قبل الجهات الرقابية. لقد تم تنفيذ فعاليات للتوعية والفهم، كما تم إصدار إرشادات، والتي قد تحقق أثر إيجابي في هذا الصدد خلال الأشهر الأخيرة.

10. بالنسبة للوقف، فإن تدابير الشفافية القائمة شاملة وقوية، ويجري تعزيزها باستمرار. والوصول إلى المعلومات المتعلقة بالوقف متاح لأي شخص في الكويت.

11. بناءً على مراجعة الحالات المكتشفة، ومختلف عوامل الخطر الكامنة، وقوة تدابير الشفافية وتخفيف المخاطر المطبقة، فإن **الشخصيات الاعتبارية الكويتية لديها مخاطر متبقية متوسطة-مرتفعة** لإساءة استخدامها لأغراض غسل الأموال أو تمويل الإرهاب، في حين يُظهر **قطاع الأوقاف مخاطر متبقية منخفضة.**

	الشخصيات الاعتبارية	**الأوقاف**
التهديد المحدد	متوسطة - منخفضة	منخفضة
الملكية والسيطرة الأجنبية المباشرة	متوسطة - منخفضة	منخفضة
الملكية والسيطرة المحلية	مرتفعة	منخفضة
طريقة الإنشاء	منخفضة	منخفضة
الأنشطة الاقتصادية	متوسطة - مرتفعة	منخفضة
تدابير التخفيف من المخاطر	معتدلة	جوهرية
المخاطر المتبقية	**متوسطة - مرتفعة**	**منخفضة**